



الأمم المتحدة



Schweizerische Eidgenossenschaft  
Confédération suisse  
Confederazione Svizzera  
Confederaziun svizra

Swiss Confederation

## مؤتمر جنيف بشأن منع التطرف العنيف: سبيل المضي قدما

نظمتها الأمم المتحدة  
بالشراكة مع حكومة سويسرا

الاستنتاجات المشتركة لرئيسي المؤتمر

٧ و ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦

مكتب الأمم المتحدة في جنيف، سويسرا

ترأس معالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، ومعالي السيد ديدويه بوركهالتر، رئيس الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا، مؤتمر جنيف بشأن منع التطرف العنيف: سبيل المضي قدما. وشارك في هذا المؤتمر عدد كبير من الدول الأعضاء، بما في ذلك على المستوى الوزاري، فضلاً عن رؤساء منظمات دولية وإقليمية، ووكالات وصناديق وبرامج تابعة للأمم المتحدة ومنظمات من المجتمع المدني.

ويتوجه رئيسا المؤتمر بالشكر إلى جميع المشاركين لمشاركتهم النشطة وإسهاماتهم خلال يومي المناقشة. فالمناقشات التي دارت خلال المؤتمر ستظل موردا قيما لوجهات نظر الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني، يتيح في جملة أمور تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بخصوص المسائل الرئيسية المتعلقة بمنع التطرف العنيف.

وقسّم برنامج المؤتمر إلى يومين. واجتمع في اليوم الأول من المؤتمر كبار الخبراء، الذين ركزوا على خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف ضمن السياق الأوسع لخطة الأمم المتحدة للوقاية؛ وأهمية التصدي للعوامل الدافعة إلى التطرف العنيف؛ وأولويات خطط العمل الوطنية لمنع التطرف العنيف؛ وتعبئة الموارد.

وفي اليوم الثاني، عُقد الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر، حيث تبادل رئيسا المؤتمر، أي الأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد بان كي - مون، ورئيس الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا، معالي السيد ديديه بوركهالتر، ووزراء، ورؤساء وفود دول أعضاء، ورؤساء منظمات دولية وإقليمية، ورؤساء وكالات وصناديق وبرامج تابعة للأمم المتحدة، وجهات نظرهم بشأن التدابير الكفيلة بمنع التطرف العنيف على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وكذلك بشأن خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف.

وفيما يلي الاستنتاجات غير الملزمة الصادرة عن رئيسي المؤتمر بشأن نقاط النقاش الرئيسية، والتي يقصد منها أن تكون إرشادية لا شاملة. ولقد عمّمت أيضاً المجموعات الإقليمية وفرادى الدول الأعضاء بياناتها التي تعبر عن موقف كل منها.

١ - أُعرب عن إدانة شديدة للهجمات التي نفذها مؤخرا إرهابيون ومتطرفون عنيفون وأودت بحياة مئات الأشخاص في سوريا، والعراق، وأفغانستان، وليبيا، ولبنان، ومالي، وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار، وبلجيكا، وتركيا، وباكستان وأنحاء أخرى كثيرة من العالم. وأكد مجدداً أنه لا يمكن ولا ينبغي ربط التطرف العنيف بأي ديانة أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وسلّم بأن التطرف العنيف ظاهرة عالمية تشكل اعتداءً مباشراً على ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأدين أيضاً ما يسببه التطرف العنيف من تقويض للجهود الجماعية الرامية إلى صون السلام والأمن، وتعزيز التنمية المستدامة، واحترام حقوق الإنسان وإيصال المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها حول العالم. وتم الترحيب بالنداء الوارد في خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف والذي يدعو إلى اتخاذ إجراءات دولية متضافرة عاجلة لمنع التطرف العنيف.

٢ - لاقت مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة ترحيباً باعتبارها إسهاماً كبيراً في توجيه انتباه المجتمع الدولي نحو التهديد المتزايد الذي يمثله التطرف العنيف. وتم الترحيب بعقد الأمم المتحدة وحكومة سويسرا مؤتمر جنيف بشأن منع التطرف العنيف باعتباره يتيح منتدى قيماً لمواصلة النظر في خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، في سياق نظر الجمعية العامة للأمم المتحدة في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه ٢٠١٦، حسبما دعا إليه قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٥٤.

٣ - أُقرّ بضرورة اتباع نهج أكثر شمولاً وتوازناً للتصدي للتطرف العنيف، على النحو الموصى به في خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف. وأقرّ أيضاً بأنه لا يمكن التصدي للإرهاب من خلال التدابير الأمنية أو العسكرية فقط. وأشار إلى الحاجة إلى نهج شامل واستباقي، ينبغي أن يشمل أيضاً تدابير وقائية منهجية تتصدى بصورة مباشرة

للظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب على النحو الوارد في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على المدى القصير والمتوسط والطويل.

٤ - أشير أيضاً إلى ضرورة التصدي للتهديد الذي يشكله التطرف العنيف في كل الحالات التي يفضي فيها إلى الإرهاب. ونوقشت أيضاً الجوانب التعريفية للتطرف العنيف. وأشير كذلك إلى أن خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة تتبع نهجاً عملياً لمنع التطرف العنيف في سياق الركيزتين الأولى والرابعة من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٥ - أشير إلى عوامل محلية وخارجية متكررة، تظهر في مجموعة واسعة من البلدان والأقاليم وتؤدي، تارة في عزلة وتارة بالاقتران مع عوامل أخرى، إلى التشدد والتطرف العنيف - والوارد العديد منها في خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف. وأشير أيضاً إلى أن من بين العوامل الهامة هناك قلة الفرص الاجتماعية الاقتصادية، والتهميش والتمييز، وسوء الحوكمة، وانتهاكات حقوق الإنسان وسيادة القانون، واستمرار التراعات لفترات طويلة دون تسوية، فضلاً عن الدوافع والعمليات الفردية، والشعور الجماعي بالظلم والأذى الناجم عن القمع والقهر أو التدخل الأجنبي؛ وتشويه وإساءة استخدام المعتقدات، والأيديولوجيات السياسية ووجود الفروقات العرقية والثقافية؛ والقيادات والشبكات الاجتماعية - والتي قد يؤدي جميعها دوراً في تحويل الأفكار والشعور بالظلم إلى أعمال متطرفة عنيفة. وأعرب عن القلق إزاء التعصب، وكرهية الأجانب وكرهية الإسلام.

٦ - تم تبادل الخبرات في مجال وضع الخطط الوطنية والإقليمية لمنع التطرف العنيف، كما تم الترحيب بتأكيد خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف على مبدأ الملكية الوطنية. فأشير إلى أن كل دولة عضو هي الأولى بالتصدي للعوامل الدافعة إلى التطرف العنيف على المستويين الوطني والمحلي، مع الامتثال الكامل للالتزامات المقطوعة بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني. وأشير أيضاً إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تشكل لبنة أساسية لمنع التطرف العنيف.

٧ - أشير كذلك إلى التوصيات المطروحة في خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف - والتي تجاوز عددها ٧٠ توصية - لتتظفر فيها الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، ألقى الضوء على أهمية المجالات السبعة ذات الأولوية التي حددها خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، فضلاً عن دور منظومة الأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء لمنع التطرف العنيف. وأشير أيضاً إلى النهج الشامل المتبع في خطة عمل

الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف من خلال الدعوة لنهج تنحصر من خلاله "الحكومة بأكملها"، و "المجتمع بأكمله" و "الأمم المتحدة بأكملها".

٨ - ذكرت أهمية الحوار ومنع النزاعات لمنع التطرف العنيف. وأشار أيضاً إلى الحاجة إلى تعزيز الحلول السياسية الشاملة حيثما شعرت المجتمعات المحلية بالتهديد السياسي أو الاجتماعي أو العرقي. وأشار كذلك إلى الحاجة إلى المزيد من الآليات الوطنية والإقليمية للإنذار المبكر، وذلك للتعرف على نقاط الضعف وإعداد تدابير التصدي في الوقت المناسب.

٩ - أشار إلى أن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتعزيز الحوكمة الرشيدة تدابير تهيئ بيئة سوف تحد من جاذبية التطرف العنيف. وينبغي أن تكون جميع الاستراتيجيات والسياسات مرتكزة بشكل قوي على القانون الدولي لحقوق الإنسان وممتثلة له. وأشار أيضاً إلى أهمية إشراك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في منع التطرف العنيف. واقترح دعم تدابير بناء الثقة على مستوى المجتمعات المحلية بغية تقليل التوترات وزيادة الحوار بين المجتمعات المحلية وداخلها.

١٠ - أقر بضرورة إشراك الشباب بشكل إيجابي، وكذلك بضرورة انخراطهم بوصفهم شركاء لتحقيق إسهام بناء في تنمية مجتمعاتهم وأهمهم على المستويين السياسي والاقتصادي. وفي هذا الصدد، أقر بما أسهم به قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، والذي يشير في جملة أمور أخرى إلى الدور الهام الذي يضطلع به الشباب باعتبارهم قدوة في منع التطرف العنيف ومكافحته.

١١ - أشار كذلك إلى أهمية المساواة بين الجنسين وضرورة كفالة مشاركة النساء في بناء القدرة على الصمود ومنع التطرف العنيف. وأشار أيضاً إلى ضرورة ضمان إدراج حماية المرأة وتمكينها كجزء من السياسات الموضوعة لمنع التطرف العنيف.

١٢ - أشار إلى الحاجة إلى النهوض بالتعليم، وتنمية المهارات وتيسير العمالة من أجل التصدي للفقير والتهديم الاجتماعي. وأشار كذلك إلى أهمية تعليم احترام حقوق الإنسان والتنوع، وتعزيز التفكير النقدي، وتشجيع محو الأمية في مجال الإعلام والوسائط الرقمية من أجل التصدي للتطرف العنيف، فضلاً عن تنمية المهارات السلوكية والاجتماعية العاطفية، والتي يمكنها أن تساهم في التعايش السلمي والتسامح.

١٣ - أشار إلى أهمية التصدي لنشر نزعة التطرف عبر الإنترنت. وأشار إلى ضرورة تحسين الاتصال الاستراتيجي، بوسائل منها الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي، إضافة إلى تكيف استراتيجيات الاتصالات الوطنية مع السياقات المحلية. وأشار أيضاً إلى ضرورة تطوير تلك الاستراتيجيات بالتعاون الوثيق مع شركات ووسائط التواصل الاجتماعي

والقطاع الخاص والترويج لإمكانية تغلب الرسائل الإيجابية على الخطاب المدمر الصادر عن المتطرفين الناشرين للعنف.

١٤ - أشير إلى أهمية تعبئة الموارد اللازمة، والتي لا بد منها لنجاح الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وينبغي أن يشمل ذلك استخدام الموارد القائمة والجديدة على نحو أفضل وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

١٥ - أُعرب عن تأييد إسناد دور للأمم المتحدة في دعم الدول الأعضاء لمنع التطرف العنيف، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية إلى الدول المتضررة. وأشير إلى أن الأمم المتحدة لديها رصيد هائل من الخبرات والتجارب في مجالات صون السلام والأمن، وتعزيز التنمية المستدامة، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والعمل الإنساني.

١٦ - أشير إلى أنه ليس هناك بلد أو إقليم قادر على التصدي بمفرده لخطر التطرف العنيف. وتم الترحيب بالنداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة بتكثيف التعاون الدولي والحاجة إلى رد دينامي و متماسك ومتعدد الأبعاد من المجتمع الدولي بأسره. وأشير كذلك إلى تعهده بتسخير العضوية العالمية للأمم المتحدة وقدرتها على عقد الاجتماعات لزيادة تعزيز التعاون الدولي على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

١٧ - أشير إلى إمكانية مواصلة النظر في خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، وذلك في سياق قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة باستعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بمناسبة ذكرها العاشرة، والتقرير القادم للأمين العام بشأن استعراض الاستراتيجية في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وأُعرب عن خالص التقدير لمعالي السيد بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، ومعالي السيد ديدييه بوركهالتر، رئيس الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا، لعقدتهما مؤتمر جنيف الدولي الذي أسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز التعاون الدولي في مواجهة التهديد المتزايد الذي يشكله التطرف العنيف حول العالم.